الثقافة في الكويت

شملان يوسف العيسى*

الديموقراطية والثقافة في المجتمع الكويتيّ (٢): المراحل والمشاكل

أصبحتْ قضيةُ الديموقراطية اليوم من القضايا الرئيسية التي تناقَش في المنتديات الفكريّة والأكاديميّة العربيّة. فمعظم المشاكل التي يواجهها وطنُنا العربيُّ اليوم يعود سببُها إلى غياب الديموقراطيّة؛ ومن هنا عزوفُ الإنسان العربيّ بشكل عام عن الإسهام الإيجابيّ في الأحداث المصيريّة التي تَعْصف بالأمّة في هذه المرحلة، وامتناعُه عن اتِّخاذ المواقف التي تتطلَّبها القضايا الرئيسيّة مثل القضية الفلسطينيّة ومصيرِ القدس.

ولكنْ هل الديموقراطيّة مجرّد صيغة للحكم أم هي أيضاً ثقافة؟ فاختزالُ الديموقراطيّة إلى مجرّد إجراءات انتخابيّة كلُّ أربع سنوات من شأنه أن يَقْتل بذرتَها في مهدها. بل إنّ الثقافة الديموقراطيّة شرط أساسيّ لإنماء الديموقراطيّة وترسيخها، لأنّه بدونها قد تنقلب الإجرائيّةُ أو الشكلانيّةُ الديموقراطيّةُ على الديموقراطيّة نفسها.

سنحاول في هذه الدراسة معالجةَ إشكالية الثقافة الديموقراطيّة في الكويت بوصف الكويت دولةً من دول العالم الثالث التي تنتهج سبيلاً ديموقراطياً في الحكم.

الثقافة الديموقراطيّة

اجتاحت العالَمَ بين عامَيْ ١٩٧٥ و ١٩٩١ رياحُ الديموقراطيّة من شرق آسيا إلى شرق أوروبا، ومن جنوب أميركا إلى جنوب افريقيا، فتحولَّتْ أكثرُ من خمسين دولة ذات أنظمةٍ استبداديّة أو دكتاتوريّة إلى دول ذات أنظمة ديموقراطيّة. ولم يتأثَّر الوطنُ العربيُّ كثيراً بهذه الموجة: فمن البلدان العربيّة الاثنتين والعشرين لم تتحوّل إلى الديموقراطيّة منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن إلاّ ستُّ دول فقط هي مصر والمغرب وتونس ولبنان واليمن والكويت[١].

ما يعنينا هنا هو لماذا لم تترسَّخ **الثقافةُ** الديموقراطيّةُ، التي هي أساسُ وجود الديموقراطيّة في أيّ مكان. لقد كان جورج طرابيشي مُحِقاً حين قال: «لنملكِ الجرأة على أن نعترف، فلئن تكن الأنظمة العربيّة القائمة تقيم العثرات أمام الآليّة الديموقراطيّة، فإنّ المجتمعات العربيّة الراهنة تقيم العثرات أمام الثقافة الديموقراطيّة. فالأنظمة العربيّة لا تتحمّل انتخاباً حراً، ولكنّ المجتمعات العربيّة لا تتحمّل رأياً حراً»[٢].

ما هي الثقافة الديموقراطيّة التي يدعو إليها الكثيرُ من المفكّرين الغربيّين والعرب ولا يُمْكن للديموقراطيّة أن تَنْجح من دون تطبيقها أو السير في نهجها؟ فالنظريّات السياسيّة تؤكّد أنّ الديموقراطيّة تتطلّب من المواطنين مجموعةً خاصةً من القيم والتوجُّهات السياسيّة، ومنها الاعتدال والتسامح واللُّطف والفعاليّة والمعرفة والمشاركة[٣].

اتفق مجموعةٌ من علماء السياسة في الغرب، منهم ألموند (Almond) وڤيربا (Verba) وأنكليس (Inkeles) وسميث (Smith) على أنّ الدول تختلف في أنماط معتقداتها وقيمها ومواقفها الوثيقةِ الصلةِ بالسياسة، وأنّ عناصر الثقافة السياسيّة تختلف من دولة إلى أخرى حسب التجارب

---

* ـ كلية العلوم الاجتماعيّة، قسم العلوم السياسيّة، جامعة الكويت.

١ ـ **المجتمع المدنيّ والتحوُّل الديموقراطيّ في الوطن العربيّ**، التقرير السنويّ ١٩٩٢، دار سعاد الصباح للنشر، الكويت، ١٩٩٢، ص ١١.

٢ ـ جورج طرابيشي: **في ثقافة الديموقراطيّة**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠.

٣ ـ لاري دايموند (مُعِدّاً): **مصادر الديموقراطيّة، ثقافة المجموع أم دور النخبة؟**، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٩.

قبل النفط كانت الحركة الثقافيَّة الكويتيَّة حركات شعبيَّة لا علاقة لها بالحكومة

الحياتيَّة والتعليم والطبقة الاجتماعيَّة. ورأى علماءُ سياسةٍ آخرون أنَّ هنالك علاقةً إيجابيَّةً وثيقةً بين التطوُّر الاقتصاديّ والديموقراطيَّة، وأنَّ الاعتقادات والمواقف والقيم السياسيَّة هي متغيِّرٌ مؤثِّر وهام في هذه العلاقة. وركّز كتّابٌ آخرون، مثل روبرت دال Robert Dahl، على ثقافة المنافسة السياسيَّة وتوسُّع المشاركة السياسيَّة في تاريخ الدول التي نجحتْ فيها الديموقراطيَّةُ الليبراليَّةُ، مثل إنجلترا والسويد[١]. وأكّد كاتب آخر، هو دانكورت راستو، أهميةَ النخبة السياسيَّة التي تسعى إلى كبح حدَّة الصراع في المجتمع من خلال إدخال طبقات اجتماعيَّة جديدة للمشاركة بمقتضى قوانين وممارسات السياسة التنافسيَّة التي سبق أن تطورتْ بين فئات النخبة. وشدّد راستو على أنَّ الديموقراطيَّة تنجح عندما تقرر فئةٌ صغيرة نسبياً من النخبويِّين في فترات زمنيَّة قبولَ التعدُّد داخل الوحدة وخوضَ صراعاتها سلمياً في إطار قوانين وإجراءاتٍ ديموقراطيَّة.

ورأى آرنولد ليبهارت أنّ نشأة الديموقراطيَّة تأتي من خلال تكيُّف النخبة. ففي المجتمعات التي تعاني انقساماتٍ عميقةً، على النخبة التكيفُ. وهذا يتطلَّب العقلانيةَ الهادفةَ والتعاقديَّة التي تَدْفع بالنخبة السياسيَّة المتصارعة سابقاً الى أنماط اتحاديَّة وسيلةً لتحاشي تكرار الحوادث المأسويَّة كالحروب الأهلية[٢]...

أزمة الثقافة والديموقراطيَّة في الوطن العربيّ

يمكن هنا إيجاز بعض الأفكار التي طرحها المثقفون العرب المهتمُّون بالشأن الديموقراطيّ حول الأسباب والدوافع لتعثُّر الديموقراطيَّة في الوطن العربيّ.

فالأكاديميّ حليم بركات يتحدَّث عن سلطويَّة الأنظمة العربيَّة، وأنَّها تُعنى بالدرجة الأولى باستمرارها عن طريق القمع، فتلجأ إما إلى الترهيب أو الترغيب، لا الإقناع، ففقد الشعبُ العربيُّ حريةَ البحث والمناقشة والمشاركة في تقرير المصير[٣].

أما الدكتور خالد الناصر فيرى أنَّ:

«أزمة الديموقراطيَّة في الوطن العربيّ لم تعد محصورةً بفشل الأشكال التقليديَّة لها، بل تجاوزتْها إلى الأشكال الجديدة البديلة التي طُرحتْ وإلى القوى السياسيَّة التي تتبنّاها. إنَّ أزمة الديموقراطيَّة بلغتْ حداً لم تَعُدْ تتحمَّل معه الانتظارَ، مثل الجوانب الأخرى للأزمة العامة في الساحة العربيَّة. فالإنسان العربيّ الذي يَرْزح تحت وطأة التخلُّف والاستغلال والإقامة الجبريَّة، ضمن الحدود الإقليميَّة المفروضة من الاستعمار على الوطن العربيّ، لم يعد يطيق الهمومَ الجديدة الثقيلة المتمثِّلة في القهر السياسيّ وحَجْرِ الرأي ومصادرةِ الحقوق الأساسيَّة وامتهانِ الكرامة»[٤].

ويُرجع جلال معوّض غيابَ الديموقراطيَّة في الوطن العربيّ إلى إخفاق النظم العربيَّة المعاصرة في توسيع قاعدة المشاركة السياسيَّة وتحقيق الديموقراطيَّة. وربَطَ أزمةَ المشاركة السياسيَّة بأزمة التفتُّت والتجزئة وعدم الوحدة، وأزمةِ التخلُّف الاقتصاديّ والسياسيّ، وأزمةِ عدم التجديد الحضاريّ، وأزمة الوجود الصهيونيّ بخصائصه التوسُّعيَّة[٥].

ويُرجِع بعضُ الأكاديميِّين العرب الأزمةَ إلى جذورنا التاريخيَّة. فالدكتور حسن حنفي يرى:

«أنَّ أزمة الحريَّة والديموقراطيَّة في وجداننا المعاصر ليست بنتَ اليوم، بل هي امتدادٌ لوضعٍ حضاريّ واستمرارٌ

---

١ ـ لاري دايموند (مُعِدّاً): **مصادر الديموقراطيَّة، ثقافة المجموع أم دور النخبة؟**، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٠.

٢ ـ المصدر السابق، ص ١١.

٣ ـ حليم بركات: **المجتمع العربيّ المعاصر ـ بحث استطلاعيّ اجتماعيّ**، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦، ص ٤٥٠.

٤ ـ خالد الناصر: «أزمة الديموقراطيَّة في الوطن العربيّ»، في كتاب **الديموقراطيَّة وحقوق الإنسان في الوطن العربيّ**، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٥ ـ جلال عبد الله معوض: «أزمة المشاركة السياسيَّة في الوطن العربيّ»، المصدر السابق، ص ٧٧.

له منذ ما يَقْرب الألفَ عام، منذ نهاية عصرنا الذهبيّ القديم... في القرن الخامس الهجريّ. كما أنّها ليست وليدةَ القوانين والدساتير والنظم والأحكام العرفيّة والإجراءات الاستثنائيّة والاستفتاءات الشعبيّة؛ فالقانون نفسه تعبيرٌ عن وضع حضاريّ وتقنينٌ لحالةٍ ذهنيّةٍ سائدة ولحظةٌ من لحظات تطوُّر الروح... [مؤكّداً على ضرورة] نقد البناء الفوقيّ لمجتمعاتنا الراهنة، والذي أغفلناه في ثوراتنا الأخيرة، فاكتفينا بترديد الشعارات... واقتصرنا على إعلان النوايا مثل التجديد، التحديث، الأرض، الأصالة، الاستقلال، الدين، الخ. وكثيراً ما ينمّ ذلك عن رفضٍ كلّ ما هو عقلانيّ علميّ واقعيّ بحجّة رفض المستورَدِ والدفاع عن الدين، وهو في الحقيقة عجزٌ عن صياغة ثقافةٍ وطنيّةٍ خاصةٍ على مستوى النظر ودفاعٍ عن الوضع القائم على مستوى العمل»[1].

الديموقراطيّة والثقافة في المجتمع الكويتيّ

مرّت الديموقراطيّة الكويتيّة بمرحلتَيْن مهمّتَيْن. وقد بدأت المرحلة الأولى للديموقراطيّة وتأسيس المجتمع المدنيّ قبل استقلال الكويت بفترة طويلة، إذ سَبَقَ التعليمُ وتأسيسُ مؤسّسات المجتمع المدنيّ المطالبَ الديموقراطيّةَ.

ويعطي الدكتور محمد الرميحي أهميةً للتطوُّر الثقافيّ في ترسيخ الديموقراطيّة. فنموُّ الوعي الثقافيّ في ظلّ التفتُّح السياسيّ بعد خروج الكويت من براثن الحكم العثمانيّ، فإنشاءُ المدارس، والأخذُ بأساليب التعليم الحديث، وإنشاءُ الجمعيّات والمنتديات والصحف، كلُّها محاولاتٌ للحاق بالعصر والبحث عن الخروج من حالة الجمود[2].

ويلاحظ الباحث في نشأة المؤسّسات الثقافيّة في الكويت قبل النفط أنّها كانت شعبيّةً، وأنّها قامت بمجهود تطوُّعيّ أنجزه تجّارُ الكويت ومثقفوها الذين كانوا يشعرون بالاستقلال والحريّة النسبيّة في ظلّ الظروف التي كانت سائدة آنذاك[3]. ولقد أقدم تجارُ الكويت، بمبادرة من رجال الدين الإصلاحيّين، على إنشاء المدرسة المباركيّة في عام ١٩١١، وتَبِعَتْها المدرسةُ الأحمديّة عام ١٩٢١.

في عام ١٩١٣ أُنشئت الجمعيّة الخيريّة الكويتيّة التي تَرَكّزَ نشاطُها على الاهتمام ببثّ الثقافة الاسلاميّة من منظور إصلاحيّ، فانتشرتْ في الكويت الأفكارُ الإصلاحيّة الإسلاميّة التي عمّت الوطنَ العربيّ والعالَمَ الإسلاميّ على أيدي رجال مثل جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي وشكيب أرسلان ومحمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا[4]. ويجب التذكير هنا بأنّ المحاضرة التي ألقاها محمد رشيد رضا في ديوان الشيخ يوسف بن عيسى بمناسبة المولد النبويّ الشريف هي التي دفعتْ رجالات الكويت الى إنشاء المدرسة المباركيّة عام ١٩١١. وبعد ذلك تمّ تشكيل المكتبة الأهليّة الكويتيّة في عام ١٩٢٢ على يدّ الشيخ يوسف بتبرُّعات من المحْسنين من أهل الكويت. ثم تمّ تَشغيل «النادي الأدبيّ» عام ١٩٢٤ على يد الأديب خالد سليمان العدساني. ومن أهمّ الملاحظات على الحركة الثقافيّة الكويتيّة قبل النفط أنّها كانت حركاتٍ شعبيّةً لا علاقة لها بالحكومة، وقد اعتمدتْ على ذاتها بالتبرُّعات من الأهالي.

وقد كانت هذه المنتديات الثقافيّة باكورةَ المجتمع المدنيّ في الكويت، وأزكت فيه روحَ الحماس العربيّ والرغبة في التخلُّص من الاستعمار. ويدلُّ على ذلك استقبالُها لزعماء النضال والإصلاح الوطنيّ في ذلك الوقت[5].

عام ١٩٢١، قام أولُ مجلس شورى بالكويت، بعد أن تقدَّم وجهاءُ الكويت برفع عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح تطالبه بإنشاء مجلس شورى يُعِين الحاكم على تصريف أمور المجتمع ويشارك في اتخاذ القرار. ومن الأسباب الرئيسيّة لقيام مجلس الشورى تذمُّرُ أهل الكويت من توالي الحروب وكثرة الضرائب. ولكنّ التجربة الأولى للمشاركة السياسيّة باءت بالفشل لأنّ أعضاء مجلس الشورى لم يأتوا عن طريق الانتخاب الحرّ وإنّما جرى تعيينُهم من بين الوجهاء وأعياء البلاد. كما لم يكن من بين أعضاء المجلس فردٌ واحد من الأسرة الحاكمة (عائلة الصباح). ثم عجّلتِ الخلافاتُ

---

١ ـ د. حسن حنفي: «الجذور التاريخيّة لأزمة الحريّة والديموقراطيّة في وجداننا المعاصر»، المصدر السابق، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

٢ ـ مقدمة لمحمد الرميحي في كتاب مبارك الخاطر: **المؤسّسات الثقافيّة الأولى في الكويت**، دار قرطاس للنشر، ١٩٩٧، ص ٨.

٣ ـ د. عبد الملك التميمي: «المجتمع المدنيّ في الكويت منذ الاستقلال إلى الاحتلال ١٩٦١ ـ ١٩٩٠»، بحث مقدّم إلى الموسم الثقافيّ لرابطة الاجتماعيّين، مارس ١٩٩٧، ص ٣٦.

٤ ـ محمد الرميحي في كتاب مبارك الخاطر، مصدر مذكور، ص ١٧.

٥ ـ المصدر السابق، ص ٢٤.

الدولة باركت التيارات القبليّة، ولكن جاءت المعارضة من بعض التيارات الإسلاميّة مدعومة بالتوجُّه القبليّ

الشخصيّةُ التي قامت بين أعضائه في حل أول تجربة للمشاركة السياسيّة في الكويت[1].

المحاولة الثانية لترسيخ الديموقراطيّة في الكويت قامت في عام ١٩٣٨، حين شكّل تجارُ الكويت ومثقفوها «حركةً إصلاحيّة» استهدفتْ إقامة مجلس تشريعيّ يحقّق مشاركة نواب الشعب للحاكم في إدارة البلاد. وتمّت الانتخابات لاختيار ١٤ عضواً للمجلس. وفي شهر يوليو عام ١٩٣٨ تمت صياغة مشروع دستور يحدِّد اختصاصات المجلس التشريعيّ، وتم رفعه إلى الأمير للمصادقة عليه[2]. ولم يدم المجلس أكثر من ٦ أشهر، إذ أقدم الأمير على حلّه لكثرة خلافاته مع أعضائه. ولكنْ رغم أنّ تجربة الكويت قبل اكتشاف النفط كانت محدودة، وجاءت مبادرةً من وجهاء البلاد وتجارها، فإنّها تركتْ بصمات مضيئة في تاريخ الكويت السياسيّ.

التجربة الديموقراطيّة بعد الاستقلال

بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١، تمّ انتخابُ مجلسٍ تأسيسيّ لوضع صيغة دستور الكويت. وقد أنجز في عام ١٩٦٢، وأصبح يحمل في طياته مرجعيةً سياسيّةً واجتماعيّةً واقتصاديّةً في إطار دولة قانونيّة دستوريّة حديثة.

ما يهمُّنا من دراسة التجربة الديموقراطيّة في الكويت بعد الاستقلال هو السؤال التالي: هل رسّخت الديموقراطيّةُ الكويتيّةُ مفاهيمَ الديموقراطيّة الحديثة أو الثقافة الديموقراطيّة؟ من المعوّقات الرئيسيّة في مسيرة الديموقراطيّة في الكويت وجودُ الدولة الريعيّة الحديثة. فالدولة الريعيّة أو الأبويّة، بتوفير الخدمات الشاملة لمواطنيها، تغدو قوةً سياسيّةً هائلة، ولكنّها تَخْلق في الوقت نفسه مواطناً هامشياً لا يَعْمل ولا يُنتج بل يعتمد على الدولة في كل شيء[3].

إنّ تدفق النفط بكميّات هائلة أعطى الحكومة قوّة ماديّة كبيرة، حتى أصبحتْ هي التي تهيمن على الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. ولذلك تقلّص دورُ الطبقة التجاريّة التي كانت تلعب دوراً فعّالاً في ترسيخ الديموقراطيّة والمجتمع المدنيّ قبل اكتشاف النفط.

ومن الأسباب الأخرى التي أدّت إلى تعثُّر الديموقراطيّة الكويتيّة انتشارُ المفاهيم القَبَليّة بدلاً من مفاهيم المجتمع المدنيّ الحديث. فالقبيلة دخلتْ في النسيج الاجتماعيّ، وطغت ثقافتها على ثقافة المدينة. أيْ أنّ الأمر معكوس الآن عمّا كان عليه في الخمسينيّات والستينيّات مثلاً، حين كانت المدينةُ نقطةَ جذبٍ للقبائل للتوطين ودخولِ الحياة الحديثة والتعليم. فالحقّ أنّ المدينة اليوم هي التي تنجذب لتأثير العقليّة القَبَليّة، حتى في المجال السياسيّ بعد أن حدث التزاوجُ بين القبيلة والأصوليّة الدينيّة[4].

ورغم مرور أكثر من ٣٥ عاماً على التجربة الديموقراطيّة في الكويت، فإنّ هنالك بعض المشاكل التي نواجهها والتي تعود في رأينا إلى ضعْف الثقافة الديموقراطيّة في الكويت. ويمكن إيجاز هذه المشاكل بالتالي:

أولاً ـ غياب الأحزاب السياسية: الديموقراطيّة تعتمد في معظم الدول الديموقراطيّة على التمثيل الحزبيّ. فالحزب الذي يحصل على الأغلبيّة هو الذي يشكّل الحكومة، أما الحزب أو الأحزاب الخاسرة فتشكّل المعارضة؛ وكلا الطرفين، الحزب الحاكم أو المعارض، يكونان جزءاً لا يتجزّأ من النظام الديموقراطيّ. وأمّا في الكويت فلا توجد لدينا أحزاب سياسيّة مع الأسف، لكنْ توجد ديموقراطيّةٌ فارغةٌ من الأحزاب. ولذلك ملأتِ الفراغَ السياسيّ تكتلاتٌ اجتماعيّةٌ، تنتمي إليها شرائحُ المجتمع الكويتيّ، وهي القبائلُ والعشائرُ والطوائف والمذاهبُ والتياراتُ الدينيّةُ والقوميّةُ. كل هذه التيارات، لكونها لا تَحْكم بقاعدة الأغلبيّة والأقليّة، أصبحتْ تَنْتهز النظامَ الديموقراطيّ للتعبير عن مصالحها من دون

---

١ ـ د. عبد الله عمر العمر: **إرهاصات الديموقراطيّة في الكويت**، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤، ص ١٧.

٢ ـ المصدر السابق، ص ٣٣.

٣ ـ د. غانم النجار: «مسيرة النظام الديموقراطيّ في الكويت وبناء المجتمع المدنيّ»، **الكويت والمجتمع المدنيّ**، ص ٧٧.

٤ ـ خلدون النقيب: **صراع القبيلة والديموقراطيّة ـ حالة الكويت**، دار الساقي، ١٩٩٦، ص ٨.

الاعتراف بالرأي الآخر. وهذا الوضع أنْتج أحزاباً متشرذمة غير صالحة، وحزباً حاكماً بلا أغلبيّة[1].

ثانياً ـ عدم تعميق المفاهيم الديموقراطيّة: يتصوّر المراقب أنّ الكويت، بعد مرور أكثر من ٣٦ عاماً على تجربتها الديموقراطيّة، قد رسّختْ أهم مفاهيم الديموقراطيّة؛ وأعني: تأكيدَ الحريّات الشخصيّة والعامّة كما جاءت في الدستور الكويتيّ، واحترامَ حقوق المرأة السياسيّة، واحترامَ الرأي الآخر. ولكنّنا نلاحظ، من متابعتنا لمسيرة مجلس الأمّة الكويتيّ في السنوات الأخيرة، تراجُعَ هذا المجلس عن الالتزام بقضايا الديموقراطيّة. وعلى سبيل المثال لجأتْ جماعاتُ الإسلام السياسيّ في مجلس الأمّة إلى منع الاحتفالات والموسيقى في فنادق الكويت ومطاعمها. وامتدّ الأمرُ ليَشْمل خيامَ شهر رمضان التي تعوّدت بعضُ العائلات السَهَر فيها أثناء هذا الشهر المبارك وتناوُلَ الحلويات مع الشاي والقهوة وتدخينَ النارجيلة وسماعَ الموسيقى. لكنّ تدخُّل جماعات الإسلام السياسيّ، وسكوتَ الحكومة، أديّا إلى منع وجود أيّ أفراح أو بهجة في البلاد.

ثالثاً ـ القبليّة: برزتْ في الكويت في السنوات الأخيرة ظاهرةُ الانتخابات الفرعيّة، وهي انتخاباتٌ تجري بين أبناء القبائل فقط لاختيار أفضل مرشّح إلى الانتخابات على مستوى الدولة بأكملها.

معارضتُنا للانتخابات الفرعيّة تَنْبع من حقيقة أنّ مثل هذه الانتخابات تعزّز روحَ التفرقة والعزلة في مجتمعنا. كما أنّها تَمْنع كفاءاتٍ شابةً من أهل البادية من الوصول إلى المجلس، لأنّ التصويت في القبائل يتمّ بحسب الانتماء إلى الدم، لا على أساس الإنجاز وكيفيةِ خدمة الوطن. والحق أنّ الانفراج الديموقراطيّ في البلاد في السنوات الأخيرة وفّر للجماعات القبليّة والعشائريّة التقليديّة هامشاً من الحركة لإعادة تنظيم صفوفها، مستفيدةً من استفحال أزمة الدولة الحديثة التي تمرّ بها البلاد. فلقد استغلّت القوى القبليّة والعشائريّةُ غيابَ مفهوم الدولة الحديثة الذي يفترض أن تتولاه وتطرحه وتدافع عنه الحكومةُ والقوى والأحزابُ السياسيّة في البلاد.

إنّ الحديث عن القوى السياسيّة في صياغة المشروع النهضويّ أو التنمويّ يجب أن يتمتّع بنوعٍ من الشمول، بمعنى أنّه ينبغي أن يتوسّع ليشمل جميع مفردات الخريطة السياسيّة التي تَعْصف بها ساحةُ العمل الوطنيّ في الكويت.

الواقع أنّ القوى السياسيّة، خصوصاً الإسلاميّة، ومنذ نشأتها، أسيرةُ سلفيّةٍ سياسيّةٍ عقيمةٍ لا همَّ لها إلاّ العملُ على بعث الماضي للاسترشاد به وتجميده، غيرَ مدركةٍ فعلَ التطوُّرات العالميّة المختلفة التي مرّت في العالم والمنطقة والكويت بالأخصّ. فهذه التيارات مع أنّ أيديولوجيّتها إسلاميّة عالميّة فإنّها ـ لتحقيق مصالح آنية موقّتة ـ بدأتْ تشجّع وتدعم التوجة القبليّ في الدولة. وبذلك راح يتبلور لدينا مفهومٌ جديدٌ اسمُه «الإسلام القبليّ»، حيث تستفيد الحركاتُ الإسلاميّة من التوجُّه القبليّ غير المدنيّ من أجل إدخال بعض عناصرها لتحقيق مصالحها الذاتيّة على حساب الوطن[2]. الغائب الأكبر عن الساحة وسط هذه التحوُّلات هو الدولة والمجتمع المدنيّ. فقد أرادت الدولة الولاءاتِ القبليّةَ والعشائريّةَ كي تَضْمن هيمنتَها على مجلس الأمّة وكي توْخِّر مشروع الدولة الحديثة، دولةِ القانون والمساواة الذي يَطْمح إليه الجميعُ. ولذلك لجأتْ إلى مهادنة التيارات القبليّة وباركَتْ قيامها ودعمتْ رجالاتها مادياً ومعنوياً في الانتخابات الأخيرة، متصوِّرةً أنّ نواب القبائل سيكونون أكثر ولاءً للسلطة من نواب الحضر (المدينة). ولكنّ الواقع السياسيّ يقول غير ذلك، إذ جاءت المعارضة من بعض التيارات الاسلاميّة مدعومةً بالتوجُّه القبليّ.

الحقيقة المؤلمة أنّ الدولة، بتعثُّرِ سياستها وبتردُّدها بين القبيلة والمجتمع المدنيّ، هزّتْ كيان الدولة الحديثة التي كان يَطْمح إلى تحقيقها أبو الدستور والديموقراطيّة في بلدنا المغفورُ له الشيخ عبد الله السالم الصباح.

الحركات السياسيّة بجميع عناصرها الدينيّة والقوميّة والوطنيّة الليبراليّة والقوى التقليديّة لم تتمكّن حتى الآن من تثبيت الوضع الديموقراطيّ في الكويت. بل إنّ النتيجة الحتميّة هي مزيد من تدهور الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة. ولذلك استفحلتْ في الكويت مشاكل كثيرةٌ، أهمُّها انتشارُ المفاهيم الطائفيّة والقبليّة، وانتشارُ الواسطة والمحسوبيّة، وعدمُ احترام القانون، وانتشارُ الفساد والرشاوى في الجهاز الإداري لغياب الرقابة الإداريّة والقانونيّة[3]□.

---

١ ـ شملان العيسى: «رثاء لتجربتنا الديموقراطيّة»، جريدة **السياسة**، ٤ أبريل، ١٩٩٨.

٢ ـ شملان العيسى: «هزيمة الديموقراطيّة» (١ من ٢)، جريدة **السياسة**، ٥ يوليو (تموز)، ١٩٩٧.

٣ ـ شملان يوسف العيسى: «هزيمة الديموقراطيّة» (٢ من ٢)، جريدة **السياسة**، ٦ يوليو (تموز)، ١٩٩٧.